الأمم المتحدة S/2019/678

مجلس الأمن

Distr.: General
23 August 2019

Original: Arabic

رسالة مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، أكتب إليكم رداً على المزاعم والادعاءات التي وردت في بيان المندوب الدائم لجمهورية اليمن لدى الأمم المتحدة في جلسة مجلس الأمن ٨٥٩٨ بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٩ بشأن الحالة في الشرق الأوسط، حيث تعرب دولة الإمارات العربية المتحدة عن أسفها ورفضها القاطع للادعاءات التي ذكرها المندوب الدائم لليمن ضد دولة الإمارات أثناء الجلسة المشار إليها أعلاه، وترى أن الهدف من هذه التصريحات هو صرف الانتباه عن التحديات الداخلية الملحة التي لم تتمكن الحكومة اليمنية من حلها حتى الآن رغم المساعدات السخية التي تم تقديمها طوال سنوات من جانب دولة الإمارات وأعضاء آخرين في تحالف دعم الشرعية.

وتتطرق هذه الرسالة على وجه التحديد إلى عددٍ من الادعاءات التي أدلى بها المندوب الدائم لليمن والتي لا أساس لها من الصحة بهدف تسجيل وسرد الوقائع المتعلقة بدور دولة الإمارات العربية المتحدة في اليمن. فقد أعربت دولة الإمارات في تصريح رسمي بتاريخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٩ عن بالغ قلقها إزاء المواجهات المسلحة في عدن بين الحكومة الشرعية في اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي، ودعت إلى التهدئة وعدم التصعيد، والحفاظ على أمن وسلامة المواطنين اليمنيين، وسوف تواصل دولة الإمارات بذل قصارى جهدها لخفض التصعيد في جنوب اليمن، حيث تشارك في الفريق المشترك مع المملكة العربية السعودية الذي يعمل على الحفاظ على المؤسسات الوطنية في عدن وإعادة الأمن والاستقرار.

وبناءً على طلب رسمي من الحكومة الشرعية في اليمن في عام ٢٠١٥ وبصفتها عضواً في التحالف، اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة إجراءات حاسمة ضد العدوان الحوثي من أجل دعم الحكومة الشرعية في اليمن وقدمت تضحيات كبيرة في سبيل تحقيق ذلك. كما لعبت دولة الإمارات دوراً هاماً في تحرير عدن ومعظم الأراضي التي احتلتها ميليشيا الحوثي، ومنعت بدورها الجماعات الإرهابية من استغلال الفراغ الأمني.

كما تركزت جهود دولة الإمارات على إعادة إعمار المناطق المحررة وتقديم دعم مادي وتقني سخي، حيث بلغ إجمالي المعونات الإنمائية والإنسانية المقدمة من دولة الإمارات إلى اليمن أكثر من ٥,٥٩ مليار دولار أمريكي منذ عام ٢٠١٥، وهي جهود عوضت في أحيان كثيرة ضعف الأداء والإدارة الذي تميزت به الحكومة اليمنية. كما نجحت دولة الإمارات في مكافحة الإرهاب وإضعاف تنظيم القاعدة

270819 270819 19-14435 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في شـــبة الجزيرة العربية، ودعمت كافة جهود التحالف لحماية حرية الملاحة في مضـــيق باب المندب والبحر الأحمر.

تم ذلك في الوقت الذي عجزت فيه الحكومة اليمنية عن إدارة شـــؤونها الداخلية، وفشـــلت في مواجهة الانقسامات السياسية الداخلية المستشرية عبر الحوار البناء والتواصل مع كافة المكونات اليمنية. وفي هذا الصدد، تكرر دولة الإمارات العربية المتحدة دعوتها كافة الأطراف إلى إجراء حوار مسؤول وجاد لإنهاء الخلافات الداخلية والعمل على وحدة الصف مع الحفاظ في الوقت نفسه على السلام والاستقرار في اليمن.

ولذلك، تأسـف دولة الإمارات العربية المتحدة لمحاولة الحكومة اليمنية إلقاء اللوم بشـأن عجزها السياسي والإداري على دولة الإمارات، كما ترفض دولة الإمارات رفضاً قاطعاً جميع المزاعم المؤسفة التي تم الترويج لها من جانب المندوب الدائم لليمن في الجلسة المشار إليها أعلاه بشأن خلافات وانقسامات لا ترى دولة الإمارات نفسها طرفاً فيها.

بالإضـــافة إلى ذلك، أود أن أنتهز هذه الفرصـــة لأعبر عن التأكيد على التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بتسـوية سـياسـية للصـراع في اليمن وفقاً للمرجعيات المتفق عليها وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمني وقرارات مجلس الأمن ذات الصـــلة وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وتؤمن دولة الإمارات بأهمية الحل السياسي لليمن، وتؤكد في هذا السياق على التزامها بدعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السـيد مارتن غريفيث، لتحقيق تقدم في تطبيق اتفاق ستوكهولم بشأن الحديدة والانتقال إلى عملية سياسية شاملة لحل الصراع في اليمن.

ولطالما هدفت الإجراءات المشروعة التي اتخذتها دولة الإمارات، بصفتها عضواً في التحالف، إلى تهيئة البيئة المناسـبة لدعم هذه الجهود، والتي تضـمنت زيادة الضـغط العسـكري على الحوثيين في الحديدة بطريقة محسوبة ودقيقة، وقد نجحت هذه الإجراءات في إنهاء رفض الحوثيين الذي استمر أكثر من عامين للدخول في محادثات سـياسـية جادة، وأدت في نهاية المطاف إلى التوصـل لاتفاق سـتوكهولم. كما تجلى مجدداً التزام دولة الإمارات بتهيئة البيئة المناسبة للسـلام من خلال إعلانها مؤخراً عن إعادة انتشـار بعض قواتها، وذلك كخطوة اتُّخذت كإجراء لبناء الثقة وخلق زخم إضـــافي لدفع العملية الســـياســـية التي بدأت باتفاق ستوكهولم.

وفي هذا الصـــدد، أود التعبير عن قلق حكومة بلادي بشـــأن الفراغ التام الذي نتج في آلية لجنة تنسيق إعادة الانتشار عقب مغادرة الجنرال مايكل لوليسجارد لمنصبه وهو الأمر الذي جرى لسوء الحظ قبل تعيين بديل له. كما لا تزال بلادي تشعر بالقلق إزاء انتهاكات الحوثيين المتعمدة لاتفاق وقف إطلاق النار والفشل الحوثي المتكرر في الامتثال لاتفاق ستوكهولم، واستمرار سيطرتهم على مدينة الحديدة.

في الختام، تكرر دولة الإمارات العربية المتحدة التزامها بالتوصل إلى حل سياسي للنزاع في اليمن، وتقديم الإغاثة الإنسانية إلى الشعب اليمني، ومواصلة دعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعود حمد **الشامسي**
نائب المندوب الدائم
القائم بالأعمال بالنيابة